لو اميلت الى مزيد كلفة ومشقة وبعد انتها لاينفي النفس على حالتها الاصلية فادعان
الملحق غالبا ولا يرد الا ما فيه غرابة ولذا كر حوفظ عليه من التغير كذا في الكشاف وشرح
بان عدم التغير لاجل الغرابة والخفي ان كل تغير لا ينافي الغرابة فان من الامثال السائرة
بالصف ضيعت اللبن بكسر تاء تطأ ولو بدل الكسر بالفتح لم تزل الغرابة والاوجه
ما قاله العلامة التفتازاني من ان عدم التغير لاجل ان المثل استعارة والاستعارة لفظ المشبه
المستعمل في المشبه فيجب حفظ اللفظ الواقع في المورد والا لم يكن اللفظ المشبه فلم
يكن استعارة قوله والذي نعم الدين الخ قيل عليه انه يجب جمع ضمير يستوفيان كما في قوله
كالذي خاضوا واجيب بان توحيده نظرا الى ظاهر اللفظ واورد على هذا الجواب
انه يوجب جواز مررت بالرجال القايم بتوحيد الضمير نظرا الى صورة اللام المفرد
واجيب بان هذا هو القياس لكن لما كان اللام في صورة لام التعريف حتى ذهب
الخافي الى انه لام التعريف لم يعتبر صورته وجعل صلته تابعة للموصوف به
في الجمع هذا هو المفهوم من كلام العلامة التفتازاني اقول يمكن الفرق بانه لم يذكر
في شرح الذي استوفيان الموصوف بمجموع لفظا ومعنى فجاز اعتبار حكم الذي هو
المفرد ورجع الضمير المفرد اليه واما في مجرورت بالرجال القايم فلم تجد ذلك لموجود
الموصوف المجموع لفظا ومعنى فغلب حكم الموصوف انه المقصود وجعل الموصول
وصلة الى وصفه بالمشتق كما صرح به المص وفيه واعلم ان عبارة الكشاف هنا هكذا
فان قلت كيف مثلث الجماعة بالواحد قلت وضع الذي موضع الذين كقولك
وخضتم كالذي خاضوا والذي سوغ وضع الذي موضع الذين ويجوز وضع القايم
موضع القايمين امران احدهما ان الدين لكونه وصلة الى وصف كالمفرد وتكاثر
وقوعه في الكلام ولكونه مستطالا بصلته حقيق بالتخفيف ولذلك حذفوا النون
في اياه ثم كسرته ثم اقتصروا على اللام وحدها في اسماء الفاعلين والمفعولين والثاني ان جمعه
قوله لكونه اي الموصول ليس